



الرئيس علي الراشد ونائبه مبارك الخرينج ود. معصومة المبارك



رئيس مجلس الأمة علي الراشد متوسطا المكرمين

خلال حفل توزيع جوائز مسابقة الدستور الـ 11 في مجلس الأمة صباح أمس

الراشد: نفخر بدستورنا الكويتي وديمقراطيتنا



جانب من الحضور خلال الحفل

نظمت ادارة التدريب بالإمانة العامة لمجلس الأمة حفلا لتوزيع جوائز مسابقة الدستور الحادية عشرة والتي اقيمت بالتعاون مع وزارة التربية تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الأمة علي الراشد. وقد رحب الراشد بالحضور في بيت الشعب وصرح بالديموقراطية التي ميز الكويت عن كثير من الدول. وقال الراشد في كلمة له اننا نفخر بالدستور الكويتي والديموقراطية التي نتمتع بها، مشيراً الى ان الدستور الكويتي يعتبر عقدا بين الحاكم والمحكوم وهو من الدساتير الجامدة لصعوبة تعديله ومنهج للحياة الدستورية والقانونية. وأضاف الراشد ان ما يتلج الصدر ان اري ابناء الكويت من الطلاب والطالبات يتسابقون على معرفة مواد الدستور الكويتي. وفي نهاية كلمته قدم الراشد شكره العميق الى وزارة التربية وادارتها ومعلميها على اهتمامهم بمثل هذه المسابقات التي لها الأثر الطيب في نفوس الجميع ومن بينهم ابناءنا وبناتنا من الطلاب والطالبات وزيادة توعيتهم للحياة الديموقراطية وبالأخص الدستور الكويتي. وفي كلمة من مجلس الأمة ورحب الامن العام المساعد للدراسات والبحوث والمعلومات سليمان السبيعي برئيس مجلس الأمة ونائبه والسادة أعضاء مجلس الأمة الذين شاركوا بحضور فعاليات المسابقة، مشيدا بدور وزارة التربية بتنظيم هذه المسابقة للسنة الحادية عشرة على التوالي وبمشاركة مجلس الأمة معهم للسنة الثالثة ما يدعو للفخر والاعتزاز. من جانب آخر القت الموجهة الأولى في منطقة العاصمة التعليمية نادية العريفيان كلمة وزارة التربية حيث اشارت برعاية وحضور رئيس مجلس الأمة علي الراشد لمثل هذه المسابقة. وأضافت العريفيان ان يوم اعلان وصدور دستور الكويت هو من الأيام المهمة

البدالي: قدنا تحركاً واسعاً لزيادة دعم مربّي الإبل والماشية

على صعيد آخر، أكد البدالي انه سيستكمل جهوده في هذا الخصوص عبر محاولة عرض الملف على سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، خصوصا ان سموه يتابع الموضوع شخصيا من باب استشارته بهوم مواطن بشكل كبير وبالقدر الذي يجعلها على رأس اولوياته الإصلاحية، مضيفا ان الجهود المبذولة في هذا الخصوص تستهدف رفع المعاناة عن مربّي الإبل والماشية وتحسين مستوى تجارتهم. وتقدم البدالي بالشكر الى سمو رئيس الوزراء على جهوده في دعم جميع شرائح المجتمع الكويتي.

الخصوص تهدف إلى طمأنة المربين بعد تهديدات أخترا لزيادة الدعم المقدم لمربي الإبل والماشية، من ضمنها الاجتماع مع مدير الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية جاسم البدر بحضور مجموعة من النواب ومربي الإبل والماشية حول مخاطر الاعتماد على معدلات الدعم التي تقرها الدولة حاليا لدعم المربين. وأضاف البدالي ان الاقتراحات التي قدمها في هذا الخصوص ركزت في اولوياتها على رفع الحد الأقصى المقدم للدعم لهذه الشريحة والمحدد في الوقت الحالي بـ 20٪، إلى مستويات جديدة يمكن ان تسهم في تعويض المربين عن تكلفة تجارتهم، ولتسهيل استمرارهم في تربية الإبل والماشية، موضحا ان المقترحات شملت ايضا رفع كميات الدعم المقدمة إلى المربين.

وكشف النائب بدر البدالي انه قاد تحركات واسعة أخترا لزيادة الدعم المقدم لمربي الإبل والماشية، من ضمنها الاجتماع مع مدير الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية جاسم البدر بحضور مجموعة من النواب ومربي الإبل والماشية حول مخاطر الاعتماد على معدلات الدعم التي تقرها الدولة حاليا لدعم المربين. وأضاف البدالي ان الاقتراحات التي قدمها في هذا الخصوص ركزت في اولوياتها على رفع الحد الأقصى المقدم للدعم لهذه الشريحة والمحدد في الوقت الحالي بـ 20٪، إلى مستويات جديدة يمكن ان تسهم في تعويض المربين عن تكلفة تجارتهم، ولتسهيل استمرارهم في تربية الإبل والماشية، موضحا ان المقترحات شملت ايضا رفع كميات الدعم المقدمة إلى المربين.



بدر البدالي

مادة رابعة: تتحمل الجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية والحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

20 سنة في الخدمة. مادة ثانية: يمنح المذكورون بالمادة الأولى من هذا القانون مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة. مادة ثالثة: تتحمل الخزينة العامة للدولة دفع المعاشات الاستثنائية للمشمولين بأحكام هذا القانون على ان تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرفها لمستحقيها.

الصناعي بقيمة 50 مليوناً لتصل إلى 100 مليون دينار، وطلبت المالية المزيد من المعلومات من الهيئة العامة للزراعة والبنك الصناعي حول المشاريع التي قامت بها الهيئة بالتعاون مع البنك الصناعي. وجاء نص القانون الخاص في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين

أعلن رئيس اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية النائب د. يوسف الزلزلة ان اللجنة وافقت امس على منح معاشات استثنائية ومكافآت للعسكريين المتقاعدين من ضباط صف وافراد. وقال د. الزلزلة في تصريح للصحافيين: وافقت اللجنة ايضا على المشروع الحكومي بزيادة المحفظة الزراعية الموجودة لدى البنك

أقرت زيادة المحفظة الزراعية لدى البنك الصناعي إلى 100 مليون الزلزلة: «المالية» وافقت على منح معاشات استثنائية ومكافآت للعسكريين المتقاعدين من ضباط صف وافراد

حضر اجتماع اللجنة التعليمية واستمع إلى تعديلات النواب

وزير الإعلام ينفي التوجه إلى الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام



الشيخ سلمان الحمود في اللجنة التعليمية



خالد الشليمي ود. مشاري الحسيني ود. عبدالرحمن الجبران أثناء الاجتماع

بشكله الحالي، ولابد من وضع تعديلات يشرف عليها اصحاب الاختصاص وطرحنا فكرة مجلس أعلى للإعلام وان لم يستقر عليها، وفي شأن آخر استغرب الشليمي تحويل المساكن الخاصة وخصوصا في مدينة سعد العبدالله الى حضانات ومراكز لدروس التقوية، فهناك اكثر من 20 حضنة في سعد العبدالله. واصل الشليمي الذي لا يخلو من التجاوزات، ومنها عدم تنفيذ حكم الاستئناف الخاص بإعادة انتخابات جمعية الصليبية فريسي مجلس الإدارة العين انتهت مدته منذ شهر ديسمبر من العام الماضي والى الآن يمارس عمله فاين القانون؟ ودعا الشليمي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشدي الى النظر في التجاوزات في دار العجزة.

تعديلات نيابية على المشروع الجديد لدى تقديمه، معربا عن تقديره لآراء الزملاء الاعلاميين وبما يعزز تماسك المجتمع. من جانبه شدد مقرر اللجنة التعليمية البرلمانية النائب خالد الشليمي على ضرورة مشاركة اصحاب الاختصاص من رؤساء تحرير ومديري قنوات في وضع التعديلات على قانون الإعلام الموحد قبل صياغة التقرير النهائي. وقال الشليمي في تصريح للصحافيين: اجتمعنا امس مع وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود بشأن قانون الإعلام الموحد، وطرحنا عليه المخاوف التي ابدائها الشارح الكويتي وتحديدًا الحقل الاعلامي لاسيما ان القانون يقدم في ظل مرحلة سياسية دقيقة تمر بها البلاد، وذكر الشليمي «اننا ذكرنا للوزير صعوبة اقرار القانون

أدرجت بعض التعديلات التي تؤكد على الحرية الإعلامية في مسودة المشروع الجديد، من خلال استبدال عقوبات الحبس بعقوبات مالية، حتى نخفف العقوبات على العاملين في الوسط الاعلامي. وأكد الحمود أنه لا رقابة مسبقة على وسائل الإعلام في المشروع الجديد سواء تلك الخاصة لقانون المطبوعات او قانون المرئي والمسموع، مشيراً الى ان الوزارة ابطلت اللجنة التعليمية بأنها تريد من القانون الجديد اصدقاء المزيد من الحريات. وقال إنه لا رقابة مسبقة على وسائل التواصل الاجتماعي، فأفيا في الوقت ذاته وجود توجه لاشتراط الترخيص للراغبين في فتح حسابات باني من شبكات التواصل الاجتماعي مثل «تويتر» وغيرها. ورحب الحمود بأي

نفي وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وجود أي توجه للرقابة المسبقة على وسائل الإعلام في مشروع «الإعلام الموحد»، معرباً عن ترحيبه بأي تعديلات نيابية أو آراء يقدمها الزملاء الاعلاميون. وذكر الوزير الحمود في تصريح الى الصحافيين عقب حضوره اجتماعاً للجنة التعليمية البرلمانية انه تم توضيح وجهة نظر وزارة الإعلام حول تعديل قانوني المطبوعات والنشر والمرئي المسموع طبقاً لمشاريع محالة منذ 2008 إلى مجلس الأمة، واستمعنا لملاحظات اللجنة التعليمية.

وأضاف ان أعضاء اللجنة طلبوا منا ايضاحات حول مشروع قانون الإعلام الموحد المزمع تقديمه الى مجلس الأمة قريباً، مبيناً ان الوزارة

الصانع: الافتراءات على الحركة الدستورية تعكس أزمة من يعيشها ونحتفظ بحق الرد

الافتراءات ومحاولات الدس الرخيص في حوادث مختلفة لن تشر دون مفاضة، وأكد ان الحركة تحتفظ بحق الرد القانوني، فقامة المواطنين من أبناء الحركة لا تقل عن كرامة أي مواطن يسعى للإصلاح وينشد الخير والأمن لربوع الوطن. وختم الأمين العام تصريحه بالتأكيد على أن أبناء الحركة الذين انحازوا للإصلاح - رافضين كل أساليب الترغيب والترهيب - ماضون في المطالب الإصلاحية التي أعلنست عنها كتلة المعارضة في بياناتها وأنياباتها وصولاً إلى الإصلاح المنشود.

صرح الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية د. ناصر الصانع بأن الادعاءات الباطلة التي تنال من شرف رموز الحركة لا تعكس إلا الأزمة التي يعيشها اصحاب هذه الادعاءات والتصرجات ومن يقف خلفها، سواء نطقت باسمها أو صرحت نيابة عن غيرها.

وأشار الصانع الى أن رموز الحركة ونوابها نالوا المراكز الأولى في استفتاء الشعب إبان المجلس الأخير، ويكفيهم فخراً أن يتوشحوا بوسام ثقة الشعب ودعمه. وأضاف الصانع أن تكرار



ناصر الصانع